

النفير في منطقة الكرك

عبد الغفار محمد أحمد

« النفير (ف) القوم الذين ينفرون معك أو يتنافرون في القتال . (س) يقولون عندنا نفير : أى عمل يشترك الجميع في أدائه كبناء أو غيره » .
د . عون الشريف قاسم « قاموس اللهجة العامية في السودان » ١٩٧٢ ص ٧٨٣

والنفير في لهجتنا العامية وفي اللغة العربية الفصحى يدل على جماعية العمل الذى يطلق عليه . ويمكننا أن نستعمل لفظ العمل الجماعى ليعطى نفس المدلول غير أننا يجب أن نضيف هنا أن النفير يتميز بحقيقة أن المشتركين فيه لا يتناولون أجراً بالمعنى الذى تفهمه الآن . قد يقدم صاحب النفير أو الداعى له الأكل والشراب للمشاركين (وغير المشتركين) من الحاضرين بعد انجاز العمل المقصود ولكن لا يمكن أن يعد هذا بمثابة أجر إذ أنه دائماً يقل بكثير عن قيمة العمل المنجز إذا ما قيس بما يجنى منه وبالأسعار المتعارف عليها في المنطقة المعنية .

والعمل الجماعى - أى النفير - شئ متعارف عليه في مختلف أنحاء السودان إلا أنه قد يختلف في تنظيمه ونوع وعدد المشتركين فيه حسب عادات وتقاليد أهل المناطق المختلفة التي تمارسه كما أن ما يقدم فيه من مأكول ومشروب يتقيد ، بجانب العادات والتقاليد والمفاهيم الدينية ، بما تسمح الطبيعة بإنتاجه وبما اعتاد الناس على استهلاكه ، فالذين يتسكون بتقاليد الدين الإسلامى والمسيحى يقدمون « العصيدة » أو « البليلة » بجانب الشاي والقهوة للمساهمين في النفير (١) بينما يقدم البعض ، الذى ليس هو بمسلم أو

١ - موقف الدين الإسلامى من المشروبات المسكرة ، مثل المrise ، واضح ، أما بالنسبة للمسيحيين في منطقة جنوب الفونج والذين يقومون تحت نفوذ إرسالية السودان الداخلية فانهم يمنعون بواسطة لوائح الإرسالية القائمة في منطقتهم من شرب المrise .

لا يتقيد بكل تعاليم الدين الاسلامى والمسيحى « المريسة » للمساهمين .
والنفير كما أسلفت يسود معظم مناطق السودان ، ونجد أنه يحمل أسماء
مختلفة حسب لهجة السكان ، غير أن اللفظ السائد هو كلمة نفير حسب مدلولها
فى اللهجة العامية . وقد يفضل بعض السكان فى المناطق التى يتكلم أهلها لغة
غير العربية أن يستعملوا لفظة نفير لتقريب المعنى للمتحدث معهم اذا كان من غير أهل
منطقتهم ويتحدث اللغة العربية . وقد يكون هناك بعض التمييز فى بعض
اللهجات بين العمل الجماعى فى الزرع والبناء وبين التجمع الموسمى لأجل الصيد
وجمع بعض الثمار البرية التى يستعملها أهل القرى لطعامهم ونجد مثل هذا
التمييز فى لهجة الفور وعند الأدوك فى جنوب الفونج على سبيل المثال (١)
ولكن الفور والأدوك أيضا يستعملون لفظة نفير لتدل على العمل الجماعى بأنواعه
المختلفة المميزة فى لهجتهم . ومن الألفاظ التى تطلق على العمل الجماعى
أورد هنا بعض الأمثلة من الألفاظ التى يستعملها الفور لفظة « تونرى » (٢) .
ويقول الأدوك « أتويك » أما البرتا والوطاويط بجنوب الفونج فيستعملون
لفظة « أمها » .

بعد هذه المقدمة القصيرة حول كلمة النفير ومدلولها سوف أتقيد بالحديث عن
العمل الجماعى الذى يتم فى حالة بناء المساكن أو الزرع والحصاد كما أننى
سوف أركز أساسا على الجزء الجنوبى لمنطقة جنوب الفونج والذى يشمل
مجموعة الوطاويط والبرتا حول الكرمك ، وسأحاول فى عرض سريع أن أتطرق -
بعد مقدمة تاريخية قصيرة حول أصل السكان وعدم الاستقرار الذى كان يسود
علاقتهم ببعضهم البعض عبر سنين عديدة - لكيفية النفير والمشاركين فيه
والقيود التى تنظم الاشتراك فيه مع ربط هذا الحديث بظروف المنطقة الطبيعية
والتنظيم الأسرى لدى هذه المجموعات ، وفى الختام سأحاول أن أجرى مقارنة

١ - اعتمدت فى استفتاء هذه المعلومات الشفهية على الاستاذين ابراهيم موسى وموسى آدم عبد الجليل
والسيد شادرك بيقودنيا .

٢ - يميز الفور بين « تونرى » النفير العادى ويقدم فيه الاكل والشراب و« بمبانى » وهو نفير لعدد كبير
من الناس ويدبح فيه الفتم والضان أو البقر ، وعادة يقام فى حالة زراعة أرض عمدة وعند زراعة
مزارع « العمات » ، ولفظ « العمات » عند الفور يعنى أمهات الزوجات ولهذا يختلف عن
المدلول الذى يشمله لفظ « العمات » عندما يستخدم فى مناطق ما بين النيلين وشمال السودان .

سريعة بين النفير في جنوب الفونج وعند الفور مع محاولة لتوضيح أثر هذا النوع من العمل الجماعى على عوامل التحول الاجتماعى فى هذه المناطق .

المنطقة وسكانها :

تقع منطقة مجلس ريفى الكرمك الشعبى بين خطى عرض ٣٠°٩ و ١٥°١١ وخطى طول ٣٣° و ٥°٣٣ ويحد المجلس شمالا بسجلس ريفى الروصيرص وجنوبا بسجلس ريفى الناصر وغربا بسجلس ريفى الرنك كما يتاخم الحدود الأثيوبية من جهة الشرق . يقدر التقرير السنوى للسجلس (لعام ٧١/١٩٧٢) سكان المنطقة بحوالى ستين ألف نسمة . وتقسّم المنطقة الى سبعة عموديات هى عمودية الكيلى ، اورا ، الادوك . السرکم ، الرارقىق ، الجسجم ، والكوما ، وأغلبية سكان المجلس من البررن والراقريق والأدوك والبرتا كما توجد بعض المجموعات من سكان شمال السودان التى نزحت الى المنطقة منذ أمد بعيد ومنها الجعليين والركايبية والعركيين وغيرهم . وقد اختلطت بالبرتا من سكان المنطقة وتزوجت من نسائهم وقد عرف العنصر الذى نتج عن هذا التزاوج باسم الوطاويط (١) . وقد اخذ هذا العنصر عن البرتا لهجتهم وبعض عاداتهم بجانب اللغة العربية التى يتحدثونها بطلاقة وتسمكهم ببعض تعاليم الدين الاسلامى .

وتأتى لمنطقة المجلس أثناء فترة الجفاف بعض مجموعات العرب الرحل من قبيلة رفاعة الهوى وجزء من الاقسننا وعدد من الفلاته « امبررو » وعادة ترحل هذه المجموعات شمالا عند بداية الخريف .

يعيش معظم مواطنى المنطقة على الزراعة المطرية مستعملين فى ذلك الطرق التقليدية التى تسود معظم مناطق السافنا على عرض أفريقيا من تنظيف الأرض وزراعتها حتى تفقد خصوبتها ثم الانتقال منها الى مكان آخر وقد تعاد زراعتها بعد عدة سنوات عندما تكون قد استعادت تلك الخصوبة . والآلات المحلية التى تستخدم هى « السلوقه » و « الحشاشة » وما الى ذلك . ويزرعون الذرة والذرة

١ - كنت فى مقال سابق عن المنطقة قد تعرضت للروايات التى تشرح هذا الاسم « انظر مجلة الحياة ١٩٦٨/٧/١٩ » .

الشامى واللوييا وقليل من السمسم كما يحتفظ بعضهم بقليل من المواشى والاغنام والضأن والبقر والحمير .

توجد بالمنطقة بعض الصناعات المحلية والتي لا تتعدى أعمال السعف من بروش ومقاطف ، هذا وتصدر المنطقة خشب القنا الى وسط السودان . (١)

يقع المجلس داخل منطقة السافانا الغنية ويتراوح مقدار المطر فيه فوق ال ٧٠٠ مليمتر مكعب فى متوسطه خلال السنة وينزل المطر بين نهاية شهر أبريل ونهاية أكتوبر ويجرى بالمنطقة العديد من الخيران عند هطول الأمطار الا أن خور يابوس الواقع فى جنوب منطقة المجلس يجرى طول العام وينتهى فى منطقة سدود داخل مديرية أعالي النيل وقبل وصوله للنيل الأبيض . وكل الجزء المتاخم للحدود الأثيوبية يتميز بوجود تربة صخرية ووجود العديد من الجبال والتي تجعل الزراعة مهمة عسيرة فى هذه المنطقة ، أما الجزء الغربى من المجلس فيتميز بوجود السهول الطينية الصالحة للزراعة .

تاريخ المنطقة :

كانت تمثل هذه المنطقة جزءا مهما من السلطنة الزرقاء ولوقت طويل كانت تخضع لسلطة الدولة السنارية ويأمل المؤرخون المهتمون بالتحقيق فى أصل الفونج وكشف سر تلك الحقبة الأولى من تاريخ المملكة السنارية حتى يتمكنوا من صياغة تاريخ السودان الحديث على الوجه الأكمل ، يأمل هؤلاء فى أن تأتى الدراسات التى يقومون بها فى هذه المنطقة بنتائج جديدة تلقى الضوء على ما حدث قبل ١٥٠٤ وما تلى ذلك من تطور فى علاقة دولة الفونج بالاقاليم الممتدة شمال تلك البقعة . (٢)

١ - التقرير السنوى لمجلس ريفى الكرمك الشعبى لعام ١٩٧٢/٧١ يقدر الإيراد من الضرائب المفروضة عن القنا المصدر بحوالى عشرين ألف جنيه .

٢ - انظر J. Spandling: The Funj: a reconsideration; the Journal of African History. Vol. XIII No. L.

وكتاب البروفسر يوسف فضل حسن : مقدمة فى تاريخ الممالك الاسلامية .

وكما أسلفت فإن لهجرة بعض العناصر من شمال السودان أثر كبير في التكوين السكاني وقد أثر ذلك بدوره على العادات والتقاليد وأدى الى نشر تعاليم الدين الاسلامى في المنطقة ، على أيدي « الفقراء » الذين هاجروا لتلك المنطقة بقصد تعليم أبناء المهاجرين من التجار الشماليين . وقد أقام بعض هؤلاء « الفقراء » المساجد لتدريس القرآن في مناطق « دول » و « خشة » و « فداسى » وبجانب العناصر التي هاجرت خلال القرن السادس عشر والسابع عشر نجد أن هناك البعض الذي وصل الى المنطقة في تاريخها الحديث عند بداية الغزو التركى - حين جاء هربا من انتقام جيوش الدفتردار بعد مقتل اسماعيل باشا بيد الملك نسر وقومه من الجعليين ، وعن هؤلاء يسرد لنا الرحالة الايطالى Beltrame قول أحد محدثيه في بنى شنقول (١)

يقول Beltrame حدثنى « الفكى مسيد » فقال :

« نحن ، سيدى ، نقيم في هذه الديار منذ أمد قصير نحن أهل شندى وحلفا الذين هربوا من مناطقهم عندما أرسل محمد على جنوده المصريين لينتقموا لمقتل ابنه اسماعيل الذى أحرق حيا في شندى فعدد كبير منا في ذلك الوقت لجا لبنى شنقول والتي كانت المدينة الرئيسية في أرض الشنقالة والبعض ذهب الى فداسى بينما انتشر الباقيون على الجبال المجاورة . ومن الزوج الذين تراهم الآن ، سيدى ، كان فيهم من يسكن بنى شنقول قبل وصولنا ، والآخريين هم البرتا السود الذين جاءوا ووضعوا أنفسهم تحت سلطتنا لعدم تمكنهم من وجود ما يمكن أن يعيشوا عليه فوق جبالهم الجدياء . والرئيس الكبير لكل هؤلاء الزوج هو « هنكنوق » الذى ستروه » .

والواضح ان العلاقة بين النازحين من الشمال والسكان الاصليين كانت ترتبط قبل كل شيء بمدى قوة كل من الطرفين فالتجار الذين دخلوا الى المنطقة على ظهور حسيهم يحملون بعض الملح وكان هدفهم جمع قدر وفير من الذهب والبضائع الأخرى التى ترسل شمالا لعاصمة البلاد - سنار - وتدر ربحا وفيرا

G. O. Whitehead : Italian travellers in the Berta Country,
SNR Vol. XVII, Part II, 1934.

عليهم وكذلك شغل نشاط التجار شراء الرقيق أو خطفهم لبيعهم في وسط البلاد
وشالها •

ولهذا جمعت كل مجموعة من التجار قواها وبسطت نفوذها على مناطق محددة
وشكلت في نهاية القرن التاسع عشر ما يمكن أن يطلق عليه اسم المسالك
الصغيرة التي لا تخضع لسلطة الحكومة السودانية أو الأثيوبية • والحديث قد
يتشعب هنا ويقود الى تفاصيل عديدة ليست من أهداف هذا المقال وكل الذي
أريد أن أقوله هنا ان تجارة الرقيق ، التي مارسها بعض النازحين من الشمال
وصعدتها جيوش محمد علي الغازية في هجومها الشرس على السكان العزل من
أجل أخذ أكبر عدد من الرجال ، كان لهذه التجارة الأثر الكبير في تنظيم
مجموعات السكان وترابطها ، لقد أدى الهجوم المستمر الى الحركة الدائمة من
جانب السكان تفاديا للغزو كما أدى هذا لعيشهم في مجموعات صغيرة حتى
لا يلفتوا النظر اليهم وقادهم الى لجوئهم الى الأراضى الوعرة والتي قد لا تصلح
للاتنتاج الجيد لأى من المحاصيل التي يعتمدون عليها في عيشهم • بجانب كل
هذا فقد أثر عدم الاستقرار على مفاهيمهم لملكية الأرض اذ اننا لانجد ملكية فردية
متوارثة ، فكل الأرض ملك للقرية ويحق للفرد أن يزرع في أى جزء أراد اذا كان
ذلك الجزء غير مستعمل من جانب شخص آخر في ذلك الحين • نتجت عن ذلك
أيضا الحاجة للتعاون والعمل الجماعى خاصة وأن بعض المزارع (أ) تبعد عن
القرية ووقت الخريف الذى يعتمدون على امطاره لرى الزرع قصير كذلك يجب
انجاز العمل في مجموعات يسهل عليها الدفاع عن النفس في بقعة تبعد عن أرض
القرية •

١ - مزارع الذرة تبعد عن القرى ، فمباني القرية دائما تكون على مقربة من الخيران حيث يوجد ماء
الشرب طول العام ، عندما تجرى الخيران في الخريف وبواسطة « الجمام » في الصيف وعلى
جوانب هذه الخيران توجد الاشجار الكبيرة التي تتجمع فيها الطيور التي يمكن أن تقضى على المحصول
لهذا تبعد مزارع الذرة عنها • بالإضافة الى ذلك فان أرض الخيران الطينية تصلح لزراعة محاصيل
أخرى سريعة النمو يحتاج لها السكان للاستهلاك قبل حصاد الذرة ومنها الذرة الشامى وبعض
الخضروات •

نلاحظ هنا أن النفير أو العسل الجماعي كما أسيناه ، قد تأثر أيضا بتاريخ المنطقة وقد مرت ظروف جعلت التعاون أهم أسس الحياة وعاملا هاما في بقاء المجموعة .

الحياة الاقتصادية في القرية :

لا يزيد عدد سكان القرية في أغلب الأحيان عن الخمسمائة شخص تقريبا ، وهذا التجمع الكبير للسكان في قرية واحدة جاء بعد أستتباب الأمن بعض الشيء في المنطقة في نهاية العشرينات من القرن الحالى حيث تمت مكافحة تجارة الرقيق واقامت مراكز المراقبة الحكومية على طرقها القديمة غير أننا حتى الآن نجد أن كثيرا من التجمعات السكنية لا يزيد عدد أفرادها عن المائة شخص خاصة وسط مجموعة الأدوك .

تتكون مباني القرى من القساطل المصنوعة من القنا والعشب الجاف وبعض الأخشاب الأخرى وكل ما يدخل في صنع هذه القساطل هو انتاج محلى . وكل واحدة من هذه القساطل تكون مسكنا لعائلة تتكون من الأب والأم والأطفال الصغار . وفي حالة زواج الرجل بأكثر من امرأة واحدة يجب أن يقيم مسكنا خاصا لكل زوجة وقد تكون هذه المساكن مجاورة لبعضها البعض وهذا التقليد ينطبق على كل مجموعات المنطقة أدوكا أم برتا أو غيرهم .

جرت العادة أن يكون عمل الزوجة هو اعداد الطعام وجلب الماء من الخيران واعداد المريسة للاحتفالات الدينية والخاصة أو في حالة الاعداد لقيام النفير ، كذلك تقوم النساء بجمع الشار البرية في بداية الخريف وهذا العمل قد يشترك فيه الرجال أيضا . هذا وتساهم المرأة في الزراعة وقد تكون لها مزرعتها الخاصة والتي يكون لها مطلق التصرف في منتوجاتها وتشارك البنت قبل زواجهما مع أمها في كل ما تقوم به من واجبات . أما عمل الرجل فهو بناء المسكن والقيام بصيافته من حين لآخر كما يقوم مع رفاقه من سكان القرية بالصيد الجماعي وباعداد المزارع للموسم الزراعى الجديد كما أنه يجب أن يزرع قطعة أرض يمكن لمنتوجها أن يعيش أسرته حتى موسم الحصاد القادم هذا ويقوم الرجل أيضا بالاشراف على المواشى ان كان للأسرة منها شيء . ويساعد الابن

والده في مثل هذه الأعمال الا وسط مجموعة الأدوك دون سائر المجموعات الأخرى بالمنطقة حيث يذهب الابن بعد سن العاشرة ليعيش مع أخواله - أهل أمه - وهذا يرجع أساسا لكون هذه المجموعة تتبع القرابة من جهة الأم ويمارس أهل الأم حقوقا عديدة على أبناء بنتهم أهمها انضمام الطفل لهم (١) .
والعائلة تعمل كوحدة اقتصادية متكاملة يتخصص أفرادها في بعض الأعمال المكسلة لما يقوم به الجزء الآخر غير أننا نجد أن للمرأة حرية التصرف في منتجها الزراعي دون استشارة الرجل ولكن في حالة الحاجة الشديدة نجد أن المرأة تساهم بهذا الجزء لحل أي ضائقة استهلاكية قد تحل بالعائلة . والقرية كتجمع سكاني أيضا تقوم على التعاون التام في النواحي الاقتصادية حيث يتبادل الأفراد السلع التي ينتجونها ويساعدون بعضهم البعض في ساعة الشدة .

ويربط القرية أكثر من ذلك الشعور بأن بقاء مثل هذه المجموعات يكمن في وحدتها وتعاونها وتغذى هذا الشعور ذكرى الماضي القريب وضرورة الاحتساء في شكل تجمعات قد تكون قادرة على صد أي عدوان خارجي فوق هذا فان القرية كمجموعة يحق لها ملكية الأرض الزراعية التي تقع بالقرب من مساكنها وفي تعاونها ووحدتها يكمن سر قوتها في الدفاع عن أراضيها الصالحة للزراعة من تغول القوى الأخرى أو المجموعات الرعوية .

وينظر سكان القرى في منطقة الكرمك للأرض على أساس أنها تنقسم من ناحية صلاحيتها الزراعية الى قسمين ، القسم الأول هو الأراضي الطينية الواقعة على الخيران وفيه يزرعون الذرة الشامى واللوييا والبامية والقرع وبعض المحاصيل الأخرى ، ومنتوج هذه الأرض سريع ويمكن أن يحصد قبل نهاية الخريف ويمكن استهلاكه في الفترة التي ينتظرون نضوج المحاصيل الأخرى التي تزرع على القسم الآخر من الأرض .

والقسم الثاني هو الأرض البعيدة عن الخيران وهي قد تكون صخرية بعض الشيء ولا تخزن الماء لمدة طويلة وتزرع فيها الذرة والسمسم ومنتوجها يأتي بعد نهاية موسم الأمطار . هذا وتتميز هذه الأرض بقلّة الأشجار الكبيرة التي

١ - انظر المقالات العديدة التي كتبها W. R. James في مجلة السودان في رسائل ومدونات منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن .

يمكن أن تأوى إليها الطيور وتهجم منها على المحصول قبل حصاده ، كما أننا نلاحظ أن كل ما يزرع على أرض الخيران يصعب على الطيور الصغيرة التهامه بسهولة .

ويمكن أن نجد أن بعض سكان هذه القرى ينظفون الأرض التي حول مساكنهم ويقومون بزراعتها ولكن هذه الزراعة تكون عرضة للمواشى التي يحتفظ بها سكان القرية ولا سبيل لحمايتها الا باقامة « زريبة » حولها .

النفير :

نجد أن أكثر أيام السنة ازدحاما بالعمل في هذه المنطقة هي الفترة ما بين بداية أبريل ونهاية نوفمبر ، ففي بداية أبريل يكون موسم الأمطار على الأبواب ولا بد من الاستعداد له لهذا يبدأ الرجل في تجييع الحطب وجلب القنا وتحضير العشب الذى يتم عادة جمعه في شهر ديسمبر ، قبل أن تقضى عليه مواشى الرجل ، كل هذا من أجل بناء بيت جديد لعائلته أو لصيانة البيوت القائمة كذلك عليه في نفس الفترة أن ينظف الأراضي التي يود أن يقوم بزراعتها ، وتأتى بعد ذلك عملية الزراعة والحصاد . والزرع عادة يتطلب العمل اليومي من نظافة ومراقبة من الآفات .

تزرع الأسرة عادة ما يعادل خمسة أو ستة أفدنة من الأرض وبما أنهم يستعملون الآلات البدائية الآتفة الذكر في مثل هذه الأعمال العديدة ولفترة قصيرة من السنة حتمتها الظروف الطبيعية للمنطقة . . يصبح أداء كل العمل شبه مستحيل على الرجل العادى وأفراد أسرته منفردين . لهذا كان لابد من إيجاد نظام يوفر الوسيلة الكفيلة باستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة لمصلحة المجموعات التي تعيش عليها . . ومن هنا كانت فكرة تنظيم النفير أو العمل الجماعى في القرى أو بين مجموعة من القرى تقع على مقربة من بعضها البعض .

وإذا نظرنا الى القرية نجد أن عدد سكانها قد يتجاوز الخمسمائة شخص في بعض الأحيان الا أن الاشتراك في النفير مقصور على الرجال والأبناء الكبار والنساء المتزوجات أما البنات غير المتزوجات والأطفال فلا يشتركون فيه . وبما أن عدد السكان في بعض القرى كبير فان القرية الواحدة قد يكون بها أكثر من

نغير في وقت واحد وعلى هذا الأساس قد يقسم أفراد الأسرة أنفسهم على النفاير المختلفة حتى يتمكنوا من الاشتراك فيها جميعاً أو في أغلبها وهذا شيء ضروري فمن أصل نظم قيام النغير هو الاشتراك التطوعي للأفراد ولكن الذي يرفض أن يحضر نغير الغير يقابل بنفس المعاملة عندما يعد نغيراً لنفسه . وأكثر من هذا فإن مثل هذا الشخص ينتقد عادة في كل المناسبات ويكسب سمعة سيئة لكسبه ويكون لمثل هذه السمعة الأثر الكبير في معاملاته الأخرى مع أهل قريته والقرى المجاورة .

قلنا ان النساء يشتركن في النغير ولكن يجب أن نوضح أن دورهن يثقف عند اعداد الطعام والشراب ، كان ذلك عصيدة أو مريسة مع الشاي والقهوة ، وفي احضار الماء والمريسة للرجال أثناء عملهم في المزرعة ، والتي قد تبعد عن مصدر المياه مسافة ثلاثة أو أربعة أميال . أما في حالة بناء أو صيانة المساكن فإن العمل يستمر من الرجال في الصباح الباكر وفي فترات الراحة تحمل النساء المريسة أو الماء لهم في مكان عملهم وبعد الفراغ من العمل الذي يعنى بناء بيت جديد أو صيانة آخر في ظرف ساعات معدودة يجلس الرجال تحت ظله وتحمل لهم النساء الأكل أو الشراب هناك .

وبالنسبة للاعداد للنغير فإن الرجل أو المرأة اذا أراد الواحد منهما اقامة نغير لزراعته (١) فإن عليه تحضير الذرة اللازم لاعداد العصيدة أو المريسة (ربما يكون ذلك بشرائه من التجار اذا لم يكن لديه مخزون من حصاد العام السابق) . وتحضير أغلب معدات العمل باستلافها من الجيران أو أن يطلب منهم أن يحضرونها معهم عند قدومهم للمشاركة في النغير . ويسلم الرجل الذرة لزوجته أو زوجاته وفي حالة الصبي لأمه أو لأخته وتقوم المرأة بدعوة جاراتها لمساعدتها في الطحن لاعداد العصيدة أو المريسة وينتهي هذا العمل في أغلب الأحيان في ظرف ثلاثة أيام . وفي أثناء عملية الاعداد هذه يقوم صاحب النغير بإبلاغ النبأ وتحديد اليوم لكل

١ - الاعداد والدعوة للنغير لبناء أو صيانة البيت من مهام الرجل ويقع كل تنظيمه عليه .

سكان القرية حوله وقد يعلن هذا القرار والتاريخ أثناء قيام الناس بالعمل في نفير آخر اذ ان فرصة التجمع تتيح للنبا أن يصل الى أكبر عدد ممكن .

وفي اليوم المحدد يجتمع الجيران وبقية الراغبين في المشاركة منذ الفجر أمام دار صاحب النفير الذي يقودهم بدوره الى المكان الذي يريد نظافته وحشه أو حصاده على حسب موقع الزمن من الموسم . . تلحق بهم بعد ذلك النساء وهن يحملن الماء أو المريسة التي تشرب أثناء العمل وفي مثل هذا العمل نجد أن روح التعاون عالية ويسود نوع من الفرح والبهجة تعبر عنه الأغاني التي يرددونها المشتركون في جماعية أثناء عملهم . وبعد أداء عملهم يعودون لمنزل صاحب النفير حيث يجدون المريسة أو العصيدة والشاي أو القهوة في انتظارهم فيتناولونها وفي بعض الأحيان يشترك المجتمعون في القيام ببعض الألعاب أو الرقص والغناء بعد فراغهم من الأكل والشرب وقد يستمر ذلك حتى ساعة متأخرة من الليل حيث يأوون الى منازلهم للخلود للراحة والاستعداد ليوم جديد ونفير آخر .

أما اذا كان النفير لزراعة أرض امرأة فعليها أن تحضر الذرة من مخزونها أو أن تقوم بشرائها ، وأن تقوم مع جاراتها باعداد المريسة أو العصيدة ثم تجعل زوجها أو ابنها يدعو لهذا النفير باسمها ويتولى قيادته ويكون عليها هي تقديم الأكل والشراب .

وفي منطقة الكرمك هناك النفير الذي يقيمه الرجل صاحب المكانة الدينية (الكجور عند الأدوك مثلا) ويدعى لمثل هذا النفير أهل القرى المجاورة ، ويشترك أغلب نساء القرية في اعداد الأكل والشرب له وقد تحضر بعض نساء القرى المجاورة القليل من العصيدة أو المريسة والشاي والسكر معهن في الصباح . ويقوم صاحب النفير بذبح شاة مع عدد من الدجاج تقدم للحاضرين بعد انتهاء العمل وقد يستعمل القرن في الدعوة لهذا النوع من النفير . والقرن آلة موسيقية تصنع من قرن الابقار ويسمع صوتها من مسافات بعيدة ومثل هذا النفير شبيه بنفير الفور الذي يسمونه « باليمباني » والذي يقيمه العمدة أو يقيمه الزوج لزراعة أرض أم زوجته وفيه تنحز الذبائح وتدعى القرى المجاورة .

النفير والتحول الاجتماعى :

تشهد المنطقة تحولا اجتماعيا هائلا نتيجة لاتصالها ببقية القطر فى السنوات الأخيرة وهجرة بعض التجار والزراع من شمال السودان إليها ، خاصة المزارعين الذين زحفوا جنوبا بعد أن ضمت القطع الأرضية التى كانوا يزرعونها للمشاريع الآلية ، لكن هذه الهجرة لم تؤثر على علاقة الانسان بالأرض على مدى كبير حتى الآن . والظاهرة الوحيدة التى قد تشكل خطرا على نوع ملكية الأرض هى زراعة شجر الفواكه التى انتشرت أخيرا ، فكما أسلفت فإن القرى تعتبر الأرض التى حولها ملكا جماعيا لأهلها يسكنهم أن يزرعونها متى ما كانت خالية ، وتحول الفرد من قطعة أرض الى أخرى جديدة على حسب مقدرته على نظافة الأرض وامكانه إقامة النفير لذلك . . والأرض التى تخلو بتحول صاحبها الى أخرى يحق لآخر أن يزرع فيها بعد حين وقد يستأذن صاحبها السابق فى بعض الأحيان اذا لم تتعد على رحيله مدة طويلة ولكن زراعة شجر البرتقال والمانجو والليمون على مثل هذه الأرض ينقلها تلقائيا الى ملكية خاصة تظل عند صاحبها حتى اذا ارتحل لغيرها . وبما أن سكان المنطقة غير شغوفين الى حد كبير بزراعة الفواكه ولا يجدون سوقا رائجا لها فى منطقتهم نجد أن هذه الزراعة يقوم بها بعض التجار الوافدين حديثا الى المنطقة . ويبدأ هؤلاء بزرع شجرة أو شجرتين على أرض يستغلونها من أحد سكان القرية التى يسكنونها وبعد مرور الزمن يكبر عدد الشجر ويجد صاحب الأرض الأصلي نفسه مضطرا لنظافة أرض جديدة وترك تلك القطعة للتاجر ويصدر التجار محصول هذه الاشجار شمالا .

وبما أن التجار لا يشتركون فى النفير فلا يسكنهم أن يقيموا قفيرا بأنفسهم لنظافة وزراعة أرضهم اذا أن عدم تعاونهم مع سكان القرية يحتم على هؤلاء عدم الاشتراك معهم فى عمل جماعى . يضاف الى هذا ان نوع الأشجار التى يزرعونها تحتاج لرعاية دائمة طوال العام بما يتطلب ذلك توفر الماء واليد الخيرة العاملة اذا ما أمكن ذلك . ولحل مشكلة الماء نجد أن التجار فى هذه المنطقة قد بدأوا فى استعمال الطلمبات الصغيرة كما أنهم أخذوا يستأجرون الايدي العاملة لحل ضائقهم وقد امتد استعمالهم للايدي العاملة من أهل القرى نفسها (خاصة الذين يحوجهم ضيق العيش على كسب رزق اضافى قبل موسم الحصاد) لزراعة الذرة والمحاصيل الأخرى بجانب زراعة أراضيهم الخاصة .

ومن شأن مثل هذا العمل أن يضعف مكانة النفير في القرية وأن يجعل بعض أفرادها يهربون من التزامهم نحو المجموعة التي يعيشون معها جريا وراء الأجر اليومي الذي قد يحل بعض مشاكلهم الوقتية إلا أنه على المدى البعيد يساهم في أضعاف وحدة القرية ويحول أهلها من مستفيدين من العمل الجماعي إلى عمال زراعيين لعدد قليل من القادرين على دفع الأجر اليومي .

بجانب هذا نجد أن سبل المواصلات الحديثة - العربات - قد يسرت طريق الهجرة للعديد من الشباب من هذه القرى خاصة هؤلاء الذين سمعوا بقرض أوفر للكسب على النيل الأزرق عند قيام خزان الدمازين وانتشار مشاريع الزراعة الآلية وقد أثرت هذه الهجرة على العدد الذي يكون موجودا عند بداية تنظيم النفير في القرى وقللت من القدرات الجماعية التي كانت موجودة قبل هذه الهجرة ويشكو أهل المنطقة أيضا من عزلة ابنائهم الذين يذهبون للمدارس وتنمو فيهم روح الاستخفاف بمثل هذا العمل الجماعي والعديد من التقاليد الأخرى التي يرى فيها الكبار سر وجودهم في فترة كانوا يمانون فيها من ضغط مركز من الخارج .

النفير في جنوب الفونج وعند الفور :

نجد تشابها ملحوظا بين النفير عند أهل منطقة الكرمك وبين النفير عند الفور وقد حاولت خلال بعض النقاط العابرة أن أشير لأوجه الشبه هذه ولكن قبل البداية في سرد متكامل لأوجه الشبه والخلاف في الحالتين تجب الإشارة إلى نقطة غاية في الأهمية ألا وهي نظرة المجموعتين لتكوين الوحدة الاقتصادية ، فبينما نجد أن الأسرة المكونة من الأب والأم والأطفال تعتبر هي الوحدة الأساسية في تكوين المجموعة في منطقة الكرمك بالرغم من استقلال واحد أو أكثر من أفرادها في فترة من فترات حياتهم كما يحدث في حالة الزوجة التي تزرع أرضا خاصة والابن الذي يقوم بنفس الشيء نجد أن الفرد هو الوحدة الاقتصادية عند الفور (1) .

١ - فيما يختص بالعلومات عن الفور ومن أجل توسع أكثر حول حياتهم الاجتماعية ونظمهم الاقتصادية انظر :

Fredrick Barth :

1. Human Resources in Dar Fur, Report to FAO.
2. Economic Spheres in Dar Fur, in *Themes in Economic Anthropology*, Re. Firth (Ed). 1967
3. On the study of social change, *American Anthropologist*. Vol. 69, 1967.

وإذا نظرنا لأوجه الشبه بين النفير عند أهل منطقة الكرمك وعند الفور، نجد أن أهم نقاط الالتقاء بين الاثنين هي أن النفير هو الوسيلة الوحيدة لجمع عدد كبير من الأيدي العاملة في فترة يتطلب فيها موسم الأمطار انجاز أعمال عديدة وفي وقت قصير الشيء الذي لا يمكن أن يتيسر للشخص منفرداً أو للأسرة المكونة من الأب والأم والأطفال كوحدة صغيرة . كما أن إيجاد عمل بالاجر في مثل هذه القرى يعتبر ضرباً من المستحيل إذ أن كل فرديود أن يخصص وقته لإيجاد ما يعول أسرته لمدة عام كامل ولا يمكن للنقود التي يكسبها من عمل متقطع أن تأمن ذلك .

يضاف إلى هذا أن الغالبية العظمى من القرويين ليس لديها من المال ما يمكنها استخدامه لشراء عمل الآخرين ، أما إذا قلنا أنه قد يجوز لنا أن نسمي المريسة أو « العصيدة » و « البليلة » اللاتي يستخدمن كحافز للاشتراك في النفير ، أجراً فاننا نجد أن مثل هذا القول يجافي الواقع المعاش فالشيء الذي يقدم كحافز للنفير يستهلك في وقته وبواسطة الفرد المشترك في العمل ولا يمكن أن يحول لمصلحة فرد آخر أو يقيم بسال أو يدخر ، كما أننا نلاحظ أن بيع المريسة أو « العصيدة » و « البليلة » في كل من المنطقتين يتجافي والقيم الاجتماعية المتوارثة .

كما يجب أن نشير هنا إلى أن العمل بالنفير في كل من المنطقتين لا ينطبق على المحاصيل النقدية التي تزرع أساساً من أجل بيعها خاصة عندما يزرعها الفرد بصورة أكبر مما يمكن استهلاكه محلياً ، فمثلاً لا نجد أن النفير يستخدم في زراعة التبغ أو الفواكه التي بدأت تنتشر في هاتين المنطقتين كمحاصيل نقدية .

ووجه آخر للشبه أيضاً يظهر في الأثر الذي خلفه التطور الاجتماعي الذي ينمو في سرعة واضطراب ويشمل كل جوانب الحياة في المنطقتين نسبة للانفتاح المستمر على بقية أنحاء القطر والهجرة المستمرة لعدد كبير من السكان ، وكذلك دخول العديد من الوافدين من اجزاء القطر الأخرى والذين لا يتثنى لهم تقدير الأثر الاجتماعي لمثل هذه الأعمال الجماعية . فالهجرة المستمرة لسكان المنطقة أدت لتقليل الأيدي التي يمكن أن تشترك بصورة فعالة في النفير خاصة وأن غالبية المهاجرين من الشباب الذي يعتبر عنصراً مهماً في العمل الزراعي ، أما الوافدون فهم في الغالب الأعم من التجار الذين جاؤا لاستثمار أموالهم في المنطقة ولهذا كانوا يلجأون

لاستخدام العمل المأجور لانتاج محاصيل نقدية يسكن تصديرها لبقية أنحاء القطر ومنها على سبيل المثال التبغ والطماطم والبصل كما أن مشاغلهم العديدة في جوانب أخرى من الحياة الاقتصادية في المنطقة تمنعهم من الاشتراك في النفير ولهذا لا يمكنهم الدعوة لنفير كما أوضحنا في البداية عند ذكرنا لمقومات النفير كعمل جماعي .

كذلك أدى وصول هؤلاء الوافدين الى تغيير سريع في أسس ملكية الأرض فقد كانت أراضي المنطقتين تقع ضمن الأراضي التي تمتلك جماعيا بواسطة القرية أو المجموعة ككل ولكن استخدام بعض الأراضي لزراعة أشجار الفواكه التي بدأها الوافدون وسائرهم فيها بعض السكان أدى الى تحول الأرض التي تقوم عليها الأشجار الى الملكية الفردية بدل الجماعية .

أما أوجه الخلاف في المنطقتين فتنحصر في تنظيم الجهاز الاقتصادي لكل مجموعة وفي وجود أوجه استثمار عديدة عند الفور بينما تتضال مثل هذه الامكانية في منطقة الكرمك . وهذا يأتي أساسا بسبب أن البيئة الطبيعية تختلف بعض الشيء في كل من المنطقتين حيث أننا نجد أن منطقة دارفور وخاصة جنوبها الغربي أكثر صلاحية للزراعة من منطقة الكرمك بالاضافة الى ذلك نجد أن بعض الأسر عند الفور تمتلك قدراً وافراً من الماشية لهذا تلجأ لتقسم وقتها بين الزراعة والرعى كما أن الرماشية في المنطقة تكون مجالا جديدا للدخار للفائض من المنتج الزراعي الذي يسكن بيعة . ونلاحظ أن جزءا من أهل القرى يتحول الى قطاع رعى بعد أن ينجح في ادخار المال الكافي لشراء الماشية بعد عمل مضني في الزراعة (١) . بينما نجد أن انتاج سكان منطقة الكرمك لا يتعدى استهلاكهم السنوي وفي بعض الأحيان يقل عنه مما يقود لبداية مجاعات في المنطقة كانت آخرها في عام ١٩٧٠ .

كذلك نجد تركيزاً كبيراً عند الفور، خاصة في السنوات الأخيرة بعد الانفتاح على بقية أنحاء القطر، على المحاصيل النقدية حتى أن بعض الأفراد بدأ يزرع

Gunnar Haaland :

Economic Determinants in Ethnic processes, in *Ethnic Groups and Boundaries*,

F. Barth (ed) 1969.

١ - انظر مقال :

قطعة أرض اضافية لمحصول كالبصل والطماطم دون أن يلجأ للنفيير فيها وقد ساعدت على ذلك خصوبة الأرض وسهولة زراعتها كما ساعد على انتشار هذا الروح ما لاحظته الأهالي من ثراء سريع لبعض الوافدين الذين قاموا بزراعة المحاصيل النقدية في المنطقة بالإضافة الى أن وجود مثل هؤلاء الوافدين الذين لديهم قدر وافر من رأس المال يمكنهم من استخدام وسائلهم الخاصة للمواصلات ، شجع السكان على السير في هذا الطريق اذ أن بإمكانهم ، وبدفع الأجر المناسب ، تصدير ما يمكنهم إنتاجه من محاصيل نقدية لباقي أنحاء القطر . ومثل هذا الوضع لا يتوفر في منطقة الكرمك اذ أن تجارها لم يتجهوا للزراعة الا حديثا ، وكانوا من قبل يركزون على البن الذي يستوردونه من أثيوبيا وعلى الأخشاب (كالكنا مثلا) وعلى شراء واستخراج الذهب من الجبال المحيطة بهم .

وبعد هذا العرض السريع لأوجه الشبه والخلاف بين النفيير كعمل جماعي تمارسه كل من مجموعة الفور وأهل منطقة الكرمك نخلص الى أن الفرد العادي في هاتين المنطقتين يعتمد اعتمادا أساسيا على هذا النظام كمصدر لتوظيف طاقتات المجموعة في خدمة الفرد وتأمين حياته اذ أن فقده يعنى عدم التمكن من استغلال ظرف الأمطار بصورة تمكن من انتاج يكفى لحاجة أى ساكن لمدى عام كامل . أما مسائل التحول الاجتماعى في المنطقتين فيمكن أن تعالج بصورة توجيهية تحفظ للنفيير كعمل جماعى مكاتته وسط السكان وتطويره أن أمكن ذلك حتى يشمل المحاصيل النقدية الشئ الذى يجعل القطر عامة ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة ، يبنى ثمار نظام اقتصادى اجتماعى هام . وفي هذا المجال نجد أن تجربة التنسية التى يقودها عدد رائد من العاملين في هيئة توفير المياه والتنمية الريفية في منطقة ديم منصور جنوب الكرمك تستحق الدراسة والمراقبة اذ انها اعتمدت على القدر القليل من رأس المال والآلات في اعداد مشروع لثلاثة من قرى المنطقة مع اعتمادها الكامل على العمل الجماعى الذى سيقوم به السكان على نمط تنظيمهم التقليدى للنفيير . وقد وسعت الرقعة التى يزرعها الفرد أو الأسرة كلها فبدلا من أن تقوم الأسرة بزراعة ثلاثة أفدنة على الأكثر فان نصيبها في

المشروع سوف يكون عشرة أفدنة(١)•وبجانب مساهمة الآلات فى النظافة فان على أفراد القرية أن يتقسموا على مجموعات قد تتفاوت بين عشرة أو خمسة عشرة أسرة وتعمل كل من هذه المجموعات فى مزرعة أحد الأسرة الأعضاء فيها وبعد انجاز العمل المطلوب ترحل الى أخرى وهكذا مستقلين بجانب هذا التنظيم الذى يشرف عليه العاملون فى الهيئة كل الحوافز التى كانت تقدم فى النفير • وكما اسلفت فان هذا المشروع يجب لأول مرة هذا العام ويمكن ان تعميم مثل هذه التجربة عند نجاحها على معظم المناطق التى تستخدم العمل الجماعى فى استغلال مواردها الطبيعية •

١ - تقرير عن مشروع ديم منصور : اعداد قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، قسم التنمية الريفية بهيئة توفير المياه والتنمية الريفية ١٩٧٢ •